

Distr.: General
20 November 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام
إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة من محمد بازوم، وزير خارجية النيجر (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على الرسالة المرفقة ومرفقها.

(توقيع) بان كي-مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

251114 281114 14-65235 (A)



المرفق

[الأصل: بالفرنسية]

يشرفني أن أحيطكم علما بأن وزراء خارجية ووزراء دفاع الدول الأفريقية المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي اجتمعوا في نيامي، النيجر، في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لمناقشة سبل تعزيز فعالية البعثة في ضوء الولاية التي أنيطت بها بموجب القرارين ٢١٠٠ (٢٠١٣) و ٢١٦٤ (٢٠١٤). وفي نهاية الاجتماع، كُلفت بمهمة أن أنقل إليكم، للعلم، موجز الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها هذا الاجتماع الوزاري الهام (انظر الضميمة).

(توقيع) محمد بازوم

الضميمة

اجتماع وزراء خارجية ووزراء دفاع الدول الأفريقية المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: موجز الاستنتاجات

نيامي، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

١ - بناء على مبادرة من حكومة جمهورية النيجر، عُقد اجتماع لوزراء خارجية ووزراء دفاع الدول الأفريقية المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة) في نيامي، النيجر، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢ - وكان المشاركون في الاجتماع الوزاري على النحو التالي:

(أ) البلدان الأفريقية المساهمة بقوات: بنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، والسنغال، وغانا، وغينيا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا؛

(ب) الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بصفة مراقبين: الصين، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) بلدان مجاوران لمالي بصفة مراقبين: الجزائر، وموريتانيا؛

(د) بلد أوروبي مساهم بقوات بصفة مراقب: ألمانيا؛

(هـ) منظمات حكومية دولية أفريقية ودولية بصفة مراقبين: الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبعثة المتكاملة، والاتحاد الأوروبي، وتجمع دول الساحل والصحراء، ومنظمة التعاون الإسلامي.

٣ - وكان الغرض من الاجتماع تقييم تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة في ضوء الحالة الأمنية المتدهورة في شمال مالي.

٤ - وأدار أعمال الاجتماع الوزاري أعضاء المكتب التالون: الرئيس (النيجر)، والنائب الأول للرئيس (تشاد)، والنائب الثاني للرئيس (نيجيريا)، والمقرر (بنن).

٥ - وأجرى الاجتماع الوزاري، الذي سبقه اجتماع لخبراء عسكريين وقانونيين من البلدان الأفريقية المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة، تبادلًا للآراء بشأن الحالة الأمنية في شمال مالي والتحديات التي يتعين أن تواجهها البعثة المتكاملة في سياق الاضطلاع

بولايتهما. واتفق المجتمعون على مجموعة من التدابير التي ترمي إلى المساعدة في التعاطي مع الحالة السائدة في الميدان.

٦ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن بالغ قلقهم إزاء تزايد عدد الهجمات الإرهابية على قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية العاملة في شمال مالي والسكان المدنيين. وأعربوا أيضا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها القوات المالية والدولية (البعثة المتكاملة وقوة برخان) من أجل تحقيق استقرار الحالة وللتضحيات التي قدمتها. وأعربوا عن استيائهم إزاء الخسائر في الأرواح.

٧ - وأشار الوزراء ورؤساء الوفود إلى أن اجتماع نيامي يعقد في سياق دبلوماسي وسياسي يشهد حدثين هامين، هما جلسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي تعقد في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والتي ينظر المجلس فيها في الحالة في شمال مالي ويستعرض الأنشطة التي تضطلع بها البعثة المتكاملة؛ واستئناف المرحلة الأخيرة من محادثات السلام بين الأطراف المالية في الجزائر العاصمة، ابتداء من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وشددوا على ضرورة الاستفادة من توقيت هذين الحدثين لإعطاء زخم جديد لعملية تحقيق استقرار الحالة الأمنية وللمساعي الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي دائم للأزمة.

٨ - وبناء على ذلك، واستنادا إلى توصيات الخبراء، اتفق الوزراء ورؤساء الوفود على ما يلي:

(أ) فيما يتعلق بعملية الجزائر، أكد المشاركون من جديد دعمهم الكامل لمبادرات السلام بين الأطراف المالية، وأحاطوا علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في هذا الصدد. وأعربوا عن اعتقادهم بأن من شأن الإسراع بعقد اتفاق سلام أن يهيئ الظروف المؤاتية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود بقدر أكبر من الفعالية؛

(ب) فيما يتعلق بالقدرة العملية للبعثة المتكاملة، دعا الوزراء ورؤساء الوفود إلى تحديد الجهود الرامية إلى زيادة قوام البعثة إلى القوام المأذون به بموجب القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣). وبالإضافة إلى ذلك، طلبوا إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تزويد القوات وأفراد الشرطة بالقدرات والمعدات الكافية لتمكين البعثة المتكاملة من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال. وحثوا مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا على العمل من أجل توفير دعم نشط للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعبئة ما يكفي من الموارد البشرية والمعدات. وينبغي أن تشمل التعزيزات، في جملة أمور، المعدات اللازمة للحركة الجوية وعمليات إزالة الألغام وحماية القوات والإجلاء الطبي. وينبغي أيضا أن تفضي إلى تنقيح مفهوم العمليات وقواعد

الاشتباك وخطة النشر لدى البعثة المتكاملة، بما في ذلك التناوب الكافي للوحدات العاملة في المناطق الأكثر صعوبة، من أجل تعزيز قدرتها على الحركة وتنسيقها مع القوات الأخرى؛

(ج) فيما يتعلق بتعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن المالية، أكد الوزراء ورؤساء الوفود الحاجة الماسة لاتخاذ إجراءات في هذا الصدد من أجل تمكين القوات، ليس فقط من الدفاع عن سلامة الأراضي المالية، بل أيضا من المشاركة في الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب؛

(د) فيما يتعلق بموضوع تبادل المعلومات والاستخبارات بين بلدان المنطقة في سياق مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، اتفق الوزراء ورؤساء الوفود على ضرورة تعزيز الآليات القائمة، لا سيما وحدة الدمج والاتصال والاجتماعات المنتظمة التي يعقدها رؤساء دوائر الاستخبارات والأمن في بلدان منطقة الساحل والصحراء؛

(هـ) فيما يتعلق بتعزيز التعاون عبر الحدود بغرض تيسير العمليات ضد الإرهاب وجميع أنواع الاتجار غير المشروع، حث الوزراء ورؤساء الوفود البلدان المعنية على إنشاء آليات محددة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة وتشكيل وحدات مختلطة على النحو المتوخى في عملية نواكشوط؛

(و) فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية في دول المنطقة بغرض مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وغسل الأموال، طلب الوزراء ورؤساء الوفود إلى هذه الدول أن تضاعف جهودها وتزود هيكلها الوطنية بما يلزم من الموارد البشرية والمادية والمالية. وطلبوا أيضا إلى المنظمات الإقليمية والدولية المعنية تيسير تعبئة المساعدة المطلوبة؛

(ز) فيما يتعلق بتعزيز التنسيق بين القوات العاملة في شمال مالي، أقر الوزراء ورؤساء الوفود بضرورة زيادة مشاركة قوات الدفاع والأمن المالية في تخطيط وتنفيذ عمليات الأمن التي تقودها البعثة المتكاملة وقوة برخان؛

(ح) فيما يتعلق بتعزيز القدرة على اتخاذ إجراءات ضد الجماعات الإرهابية والإجرامية في شمال مالي، دعا الوزراء ورؤساء الوفود إلى إنشاء قوة للرد السريع. وطلبوا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي الإسراع في النظر في هذه المسألة في إطار عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، بهدف القيام، جنبا إلى جنب مع بلدان المنطقة، بتقديم توصيات مفصلة إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٩ - وناشد الوزراء ورؤساء الوفود مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يقدموا كل الدعم اللازم لضمان متابعة وتنفيذ التدابير المتفق عليها بموجب هذه الاستنتاجات. وبالإضافة إلى ذلك، حثوا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أخذ هذه الاستنتاجات في الاعتبار في جلسته التي تعقد في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٠ - وعهد الاجتماع الوزاري إلى وزير خارجية النيجر بمهمة إعلام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة رسمياً بهذه الاستنتاجات.